وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الجنوبية
المعهد التقني العمارة
قسم تقنيات المختبرات الطبية

الحقيبة التدريسية لمادة

جرائم البعث

الصف الثاني

تدريسي المادة

م . م . سجى سامي محمود

الفصل الدراسي الاول

.

جدول مفردات مادة جرائم البعث

الاسبوع	المفردات
١	تعريف الجريمة على مستوى العلوم وبيان اقسامها نبذة وصفية عن الانظمة السياسية في العراق عام (١٩٢١-٢٠٠٣)
٢	جرائم البعث وفق توثيق المحكمة الجنائية العليا عام ٢٠٠٥
٣	انواع الجرائم الدولية
٤	القرارات الصادرة من المحكمة الجنائية العليا
٥	الجرائم النفسية / آليات الجرائم النفسية والاجتماعية / واثارها
٦	موقف النظام البعثي من الدين
٧	صور انتهاكات حقوق الانسان
٨	بعض قرارات الانتهاكات السياسية والعسكرية لنظام البعث
٩	الجرائم البيئية لنظام البعث في العراق
١٠	تجفيف الاهوار والهجرة القسرية
١١	اثر القمع والحروب على البيئة والسكان
١٢	استعمال الاسلحة المحرمة دوليا والتلوث البيئي
١٣	سياسة الارض المحروقة /ابرز الشواهد على تدمير المدن والقرى في العراق
١٤	مقابر الابادة الجماعية المرتكبة من النظام البعثي في العراق
١٥	التصنيف الزمني لمقابر الابادة الجماعية في العراق من ١٩٧٩ -٢٠٠٣

الهدف من دراسة مادة جرائم البعث (الهدف العام):

تهدف دراسة مادة جرائم البعث للصف الثاني الى:

١) تمكين الطلبة من فهم وتوثيق الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت في العراق في ظل نظام البعث .
٢) تحليل البنية السياسية والقانونية التي مكنت النظام من ارتكاب تلك الجرائم ومحاسبة الجناة ومساندة جهود العدالة الانتقالية والمصالح الوطنية .
٣) تعزيز ثقافة حقوق الانسان ومنع تكرار وقوع الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها وفقا لمبادئ العدالة او القانون الدولي .

الفئة المستهدفة:

طلبة الصف الثاني / قسم تقنيات المختبرات الطبية

التقنيات التربوية المستخدمة:

١. سبورة واقلام √
٢. السبورة التفاعلية √
٣. عارض البيانات Data Show √

الاسبوع الأول

تعريف الجريمة على مستوى العلوم وبيان اقسامها

-نبذة وصفية عن الانظمة السياسية في العراق

عام (١٩٢١-٢٠٠٣)

الهدف التعليمي :

١. تعريف الجريمة على مستوى العلوم وبيان اقسامها بهدف تمييز الافعال المجرمة بدقة وضمان التطبيق العادل والمنضبط وفقا للنصوص القانونية من حلال تحديد الخصائص القانونية للجريمة بوصفها سلوكًا غير مشروع يعاقب عليه القانون ، و تمييز أقسام الجريمة وفق معايير مختلفة مثل: درجة الخطورة: (جنايات، جنح ، مخالفات).والركن المعنوي: (جرائم عمدية، غير عمدية) ، وطبيعة الاعتداء: (ضد الأشخاص، الأموال، أمن الدولة...). من حيث الفاعل: (جريمة فردية، جماعية، منظمة...).
وتوضيح الأساس القانوني للتجريم والعقاب وفقًا لمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص".
والمساعدة في تفسير النصوص الجنائية وتطبيقها بشكل دقيق أمام القضاء.
وكذلك تعزيز الوعي القانوني لدى الطلبة والمهنيين والمجتمع حول الأفعال المجرَّمة والجزاءات القانونية .

٢. تقديم نبذة وصفية عن الأنظمة السياسية في العراق من عام ١٩٢١ حتى ٢٠٠٣ هو تقديم عرض تاريخي وتحليلي لمسار تطور الحكم في العراق خلال واحدة من أكثر الفترات تحوّلاً في تاريخه الحديث، بهدف فهم الصراعات والتحديات السياسية التي رافقت كل مرحلة مثل الطائفية والاستبداد والتدخل الخارجي بما يساهم في فهم الجذور السياسية والاجتماعية للواقع العراقي الراهن .

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:

١. أنشطة تفاعلية صفية .
٢. أسئلة عصف ذهني .
٣. أنشطة جماعية .
٤. واجب بيتي .

أساليب التقويم:

١. التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢. التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : تعريف الجريمة على مستوى العلوم وبيان اقسامها / نبذة وصفية عن الانظمة السياسية في العراق عام (١٩٢١-٢٠٠٣)

تعرف الجريمة على مستوى العلوم يختلف باختلاف التخصصات، إذ تنظر إليها كلّ من القانون، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية من زاوية خاصة، لكن جميعها تتفق على أن الجريمة تمثّل سلوكًا ضارًا بالمجتمع ويخالف قواعده أو قوانينه.

أولاً: الجريمة في القانون:

هي فعل أو امتناع عن فعل يجرّمه القانون ويعاقب عليه.

- مثال: السرقة، القتل، التزوير.
- ويشترط لاعتبار السلوك جريمة: نص قانوني، وعقوبة محددة، وسلوك مخالف.

ثانياً: الجريمة في علم الاجتماع:

هي سلوك منحرف يخرق معايير المجتمع وقيمه المتفق عليها.

- تركز هذه النظرة على أسباب الجريمة الاجتماعية: مثل الفقر، التفكك الأسري، والبطالة.
- وترى أن بعض الجرائم قد تكون ناتجة عن صراع بين طبقات المجتمع أو تحوّل في القيم.

ثالثاً: الجريمة في علم النفس:

هي نتيجة لاضطرابات أو دوافع نفسية أو انحرافات سلوكية لدى الفرد.

- مثل: عقد الطفولة، العدوان المكبوت، أو ضعف السيطرة على الانفعالات.
- تهتم هذه النظرة بدوافع الجاني الداخلية أكثر من طبيعة الجريمة.

رابعاً: الجريمة في العلوم السياسية:

هي خرق للقانون العام يهدد استقرار الدولة أو النظام السياسي.

- مثل: الجرائم السياسية، جرائم الحرب، الإرهاب، القمع الحكومي.
- تركّز على العلاقة بين الجريمة والسلطة أو الصراع على النفوذ.

-نبذة وصفية عن الانظمة السياسية في العراق عام (١٩٢١-٢٠٠٣)

نظام البعث هو النظام السياسي الذي حكم العراق بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وتحديدًا منذ استلامه السلطة بشكل فعلي في ١٧ تموز ١٩٦٨ حتى سقوطه في ٩ نيسان ٢٠٠٣. كان هذا النظام تسلطيًا شموليًا، يرتكز على أيديولوجيا قومية عربية، ويتبنى شعارات مثل "الوحدة، الحرية، الاشتراكية"، لكنه في التطبيق العملي ركّز على السلطة المطلقة، القمع السياسي، وعبادة الفرد.

قاد النظام صدام حسين بعد عام ١٩٧٩، وتحول الحكم إلى ديكتاتورية شديدة المركزية، استخدم فيها العنف الممنهج ضد المعارضين، وارتكب خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت الإعدامات الجماعية، الإخفاء القسري، التعذيب، الإبادة الجماعية، وتجفيف الأهوار، فضلًا عن الحروب المدمرة (مثل الحرب مع إيران ١٩٨٠–١٩٨٨، وغزو الكويت ١٩٩٠).

كما استخدم النظام أجهزة أمنية متعددة لإخضاع المجتمع، وفرض رقابة صارمة على الإعلام والتعليم والثقافة، مما أدى إلى عزل العراق داخليًا وتدهوره اقتصاديًا واجتماعيًا، خاصة في ظل الحصار الدولي بعد ١٩٩١. سقط النظام بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، وكُشف بعدها عن مقابر جماعية وجرائم موثّقة ضد الإنسانية.

(الاسبوع الثاني)

جرائم البعث وفق توثيق المحكمة الجنائية العليا عام ٢٠٠٥

الهدف التعليمي :

١. تحقيق فهم قانوني وتوثيقي لجرائم نظام البعث في العراق من خلال دراسة الوثائق والاحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية العليا بهدف تثبيت المسؤولية الجنائية وانصاف الضحايا والمساهمة في بناء دولة القانون ومنع الافلات من العقاب .

٢. تحليل الأساس القانوني لمحاكمة رموز النظام البعثي سواء في جرائم الابادة الجماعية او انتهاكات القانون الدولي الانساني

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : جرائم البعث وفق توثيق المحكمة الجنائية العليا عام ٢٠٠٥

بعد سقوط نظام حزب البعث في العراق عام ٢٠٠٣، تم تشكيل المحكمة الجنائية العراقية العليا عام ٢٠٠٥ بموجب قانون خاص، بهدف التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الكبرى التي ارتكبت خلال حكم حزب البعث، وخاصة في ظل رئاسة صدام حسين.

 أبرز الجرائم التي وثقتها المحكمة:

١. جرائم الإبادة الجماعية
– كما في حملة الأنفال ضد الأكراد (١٩٨٧–١٩٨٨)، التي شهدت استخدام الأسلحة الكيميائية وتهجير وقتل عشرات الآلاف.
– وقمع انتفاضة آذار ١٩٩١ في الجنوب والوسط، حيث ارتُكبت مجازر جماعية بحق المدنيين.

٢. جرائم ضد الإنسانية
– مثل الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، والتعذيب في السجون.
– توثيق استخدام منهجي للعنف ضد الخصوم السياسيين والطوائف المختلفة.

٣. جرائم حرب
– ارتكبها النظام خلال الحرب مع إيران، وغزو الكويت، وقمع الانتفاضات الشعبية، باستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين.

٤. جرائم التطهير الطائفي والعرقي
– شملت تهجير العوائل الكردية والتركمانية والشيعية من مناطقها، وفرض "التعريب القسري" في كركوك والمناطق الشمالية.

٥. جرائم القمع السياسي والفكري
– كمنع حرية التعبير، ومصادرة الحريات العامة، واغتيال المعارضين داخل وخارج العراق.

- أهداف المحكمة في التوثيق:

جمع الأدلة والشهادات والوثائق الرسمية من الأرشيف البعثي، ومن الضحايا.

إقامة المحاكمات العلنية والعادلة لكبار المسؤولين.

توثيق الجرائم ضمن إطار القانون الجنائي الدولي والمواثيق الأممية.

(الاسبوع الثالث)

انواع الجرائم الدولية

الهدف التعليمي :
هو فهم طبيعة الأفعال التي تُعد انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي، وتستوجب تدخل المجتمع الدولي لمساءلة مرتكبيها، بغض النظر عن حدود الدول أو حصانة الفاعلين.

من خلال فهم التصنيفات الرئيسية للجرائم الدولية، وتحليل أركانها القانونية وآثارها الإنسانية والسياسية، بهدف تعزيز مبدأ العدالة الدولية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وضمان عدم تكرار تلك الجرائم مستقبلاً. وكذلك تمييز الجرائم الدولية عن الجرائم الوطنية من حيث الطابع، والاختصاص القضائي، وطبيعة الضحايا. فضلا عن دراسة الأنواع الأساسية للجرائم الدولية، وتشمل:جريمة الإبادة الجماعية. الجرائم ضد الإنسانية. جرائم الحرب.جريمة العدوان.

وكذلك تحليل الأركان القانونية لكل نوع من هذه الجرائم كما وردت في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
و فهم آليات المساءلة الدولية (مثل المحكمة الجنائية الدولية، المحاكم الخاصة، والمبادئ العالمية للاختصاص القضائي).
وتسليط الضوء على الأمثلة التاريخية للجرائم الدولية (مثل رواندا، يوغسلافيا، العراق، دارفور...). وتعزيز ثقافة احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لدى الأفراد والدول. بالاضافة الى المساهمة في الوقاية من النزاعات والانتهاكات الكبرى من خلال نشر الوعي القانوني بالمسؤولية الجنائية الدولية.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : **انواع الجرائم الدولية**

في سياق جرائم نظام البعث في العراق، وخاصة خلال حكم صدام حسين، ارتُكبت أنواع متعددة من الجرائم الدولية التي تم تصنيفها واعترافها من قِبل المحكمة الجنائية العراقية العليا ووفقًا للمعايير القانونية الدولية. تنقسم هذه الجرائم إلى أربع فئات رئيسية:
أولاً: جرائم الإبادة الجماعية (Genocide)

وهي من أخطر الجرائم الدولية، وتُرتكب بقصد القضاء الكلي أو الجزئي على جماعة قومية أو دينية أو عرقية.

أمثلة في نظام البعث:

حملة الأنفال (١٩٨٧–١٩٨٨) ضد الشعب الكردي، والتي شملت:

القتل الجماعي.

استخدام الأسلحة الكيميائية.

التهجير القسري.

تدمير آلاف القرى.

ثانيًا: الجرائم ضد الإنسانية (Crimes Against Humanity)

وتشمل الأفعال التي تُرتكب كجزء من هجوم واسع أو ممنهج ضد المدنيين، سواء في السلم أو الحرب.

أمثلة في نظام البعث:

القمع الدموي لانتفاضة آذار ١٩٩١.

التهجير القسري والتطهير العرقي.

التعذيب في السجون.

الإخفاء القسري وحرمان آلاف من المواطنين من الجنسية.

ثالثًا: جرائم الحرب (War Crimes)

وتحدث خلال النزاعات المسلحة، وتشمل الانتهاكات الجسيمة لقوانين الحرب واتفاقيات جنيف.

أمثلة في نظام البعث:

استخدام الأسلحة المحرمة ضد المدنيين في الحرب الإيرانية.

قصف المدن والقرى الكردية بالغازات السامة.

جرائم الغزو والنهب في غزو الكويت (١٩٩٠).

الاعتداء على الأسرى والمعاملة اللاإنسانية لهم.

رابعًا: الجرائم السياسية والانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان

رغم أنها ليست دائمًا مصنفة ضمن الجرائم الدولية بالمعنى الضيق، إلا أنها ارتُكبت ضمن سياسات الدولة القمعية وتوثّق ضمن الجرائم الكبرى.

أمثلة:

الاغتيالات السياسية داخل العراق وخارجه.

السيطرة على الإعلام والتعليم والفكر.

فرض الحصار الداخلي على مكوّنات المجتمع المختلفة.

(الاسبوع الرابع)

القرارات الصادرة من المحكمة
الجنائية العليا

الهدف التعليمي :

الهدف من دراسة القرارات الصادرة عن المحكمة الجنائية العراقية العليا هو تحليل الإطار القضائي الذي تناول جرائم النظام السابق، وفهم كيفية تطبيق القانون في محاسبة مرتكبي الجرائم الجسيمة، وفي الوقت نفسه تقييم دور هذه المحكمة في تحقيق العدالة الانتقالية في العراق بعد ٢٠٠٣. تحليل وتقييم القرارات الصادرة عن المحكمة الجنائية العراقية العليا بهدف فهم الأسس القانونية التي بُنيت عليها، ومدى مساهمتها في إنصاف الضحايا، وتحقيق العدالة، وتوثيق جرائم النظام البعثي، وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

اضافة الى دراسة الحجج القانونية التي اعتمدتها المحكمة في إثبات الجرائم مثل الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. و تقييم مدى توافق قرارات المحكمة مع القانون الدولي والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة .وفهم كيفية توثيق الجرائم والانتهاكات من خلال الشهادات والأدلة التي اعتمدتها المحكمة في قراراتها. والتعرف على أبرز القضايا التي نظرتها المحكمة مثل: قضية الدجيل. حملة الأنفال. قصف حلبجة. وتصفية الأحزاب والمعارضين.
وتعزيز الثقافة القانونية لدى الباحثين في مجال القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : القرارات الصادرة من المحكمة الجنائية العليا

القرارات الصادرة من المحكمة الجنائية العراقية العليا تمثل سلسلة من الأحكام القضائية التي صدرت بحق كبار المسؤولين في نظام حزب البعث بعد سقوطه عام ٢٠٠٣. أنشئت المحكمة بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

فيما يلي أبرز القرارات القضائية الصادرة عن المحكمة الجنائية العليا:

١. قضية الدجيل (٢٠٠٦)

القرار الأبرز:

إعدام صدام حسين شنقًا حتى الموت، بعد إدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية على خلفية قتل ١٤٨ مواطنًا شيعيًا من بلدة الدجيل عام ١٩٨٢.

أحكام أخرى:

برزان التكريتي (أخ غير شقيق لصدام، رئيس المخابرات): الإعدام شنقًا.

طه ياسين رمضان (نائب رئيس الجمهورية): الإعدام بعد الاستئناف.

عواد البندر (رئيس محكمة الثورة): الإعدام شنقًا.

أحكام بالسجن مدى الحياة وأحكام مخففة لبعض المسؤولين الآخرين.

٢. قضية الأنفال (٢٠٠٧–٢٠٠٨)

القرار الأهم:

إعدام علي حسن المجيد (ابن عم صدام ولقّب بـ"علي الكيميائي")، بعد إدانته بجرائم إبادة جماعية ضد الأكراد خلال حملة الأنفال.

أحكام أخرى:

إعدام عدد من القادة العسكريين.

أحكام بالسجن المؤبد على مسؤولين آخرين في الجيش والمخابرات.

٣. قضية الانتفاضة الشعبانية (١٩٩١)

أحكام بالإعدام والسجن ضد قيادات في الجيش والأمن الداخلي، بعد إدانتهم بقمع الانتفاضة في الجنوب والوسط وقتل آلاف المدنيين.

٤. قضايا الإبادة الطائفية والتهجير القسري

تضمنت قرارات تتعلق بتجفيف الأهوار، حملات التهجير القسري ضد الكرد الفيليين والتركمان والشيعة.

أُدين عدد من المسؤولين بتهم التهجير والتعذيب والإخفاء القسري.

٥. قضايا المقابر الجماعية

تم الحكم في بعض القضايا التي كشفت عنها المقابر الجماعية، مع أحكام متعددة بالإعدام أو السجن على أساس شهادات الناجين والأدلة الوثائقية.

(الاسبوع الخامس)

الجرائم النفسية / آليات الجرائم النفسية والاجتماعية / واثارها

الهدف التعليمي :

الهدف من دراسة آليات الجرائم النفسية والاجتماعية وآثارها في نظام البعث هو فهم الكيفية التي استخدم بها النظام وسائل الترهيب النفسي والقمع الاجتماعي كأدوات للسيطرة على الشعب، وتحليل النتائج العميقة التي تركتها تلك السياسات على الفرد والمجتمع العراقي.

من خلال دراسة الوسائل النفسية التي استخدمها النظام مثل: الترهيب والتهديد. غسل الأدمغة والتعبئة الأيديولوجية وخلق حالة من الخوف الجماعي والصمت القسري.

كذلك استخدام الأطفال في التنظيمات البعثية لغرس الولاء منذ الصغر. وتحليل الأساليب الاجتماعية مثل: تفكيك الروابط الأسرية والمجتمعية. وزرع ثقافة الشك والوشاية بين المواطنين.

وفرض الولاء السياسي بالقوة على مؤسسات المجتمع و رصد الآثار النفسية على الأفراد، مثل: اضطرابات القلق والاكتئاب. فقدان الثقة بالنفس وبالآخرين والشعور بالذنب أو العجز أو الصدمة. وتحليل الأثر الاجتماعي الأوسع، مثل: تآكل الثقة المجتمعية. انتشار ثقافة العنف والخضوع. ضعف المشاركة السياسية والاجتماعية بعد سقوط النظام.
أي تحليل الأساليب النفسية والاجتماعية التي استخدمها نظام البعث في قمع المجتمع وترهيب الأفراد، وتقييم آثارها النفسية والاجتماعية طويلة المدى، بهدف فهم آليات الاستبداد وبناء برامج علاج مجتمعي وإصلاح وطني مستقبلي.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : الجرائم النفسية / آليات الجرائم النفسية والاجتماعية / واثارها

الجرائم النفسية والاجتماعية وآلياتها وآثارها في ظل نظام البعث

أولًا: الجرائم النفسية والاجتماعية – التعريف العام

الجرائم النفسية والاجتماعية تشير إلى الأساليب التي تعتمدها الأنظمة الشمولية (مثل نظام البعث) في تفكيك البنية النفسية والاجتماعية للأفراد والمجتمع، بهدف السيطرة المطلقة، وإخماد أي شكل من أشكال المعارضة أو الاستقلال الفكري.

ثانيًا: آليات الجرائم النفسية والاجتماعية في نظام البعث

١. نشر الخوف والرعب:

عبر الاعتقال التعسفي، والإعدامات العلنية، والإخفاء القسري.

جعل المواطن يشعر أن "الجدار له أذنان"، مما أدى إلى تفكك الثقة الاجتماعية.

٢. غسيل الدماغ والتلقين العقائدي:

فرض الأيديولوجيا البعثية من خلال التعليم والإعلام.

تمجيد القائد وتحويله إلى رمز لا يُنتقد، مما شوّه التفكير النقدي والعقل الجماعي.

٣. تجريم الرأي والتعبير:

معاقبة أي رأي معارض أو حتى متردد، مما ولّد الرقابة الذاتية لدى الناس.

تم استهداف الكتاب والمفكرين والفنانين بشكل مباشر.

٤. التفكيك الاجتماعي المتعمّد:

تشجيع وشايات أفراد الأسرة ضد بعضهم.

إنشاء منظومة مخابراتية تُخترق بها البيوت، والمدارس، والدوائر الرسمية.

٥. إذلال الكرامة الإنسانية:

استخدام التعذيب الجسدي والنفسي في السجون.

تعريض المعتقلين للإهانة الممنهجة، مما ترك آثارًا طويلة الأمد.

ثالثًا: الآثار النفسية والاجتماعية طويلة المدى

١. اضطراب الشخصية الفردية:

القلق الدائم، ضعف الثقة بالنفس، الاكتئاب، اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD).

نشوء شخصية خانعة أو انتقامية.

٢. تفكك الروابط الاجتماعية:

انعدام الثقة بين الناس، الخوف من التحدث، تدهور العلاقات الأسرية والمجتمعية.

٣. أزمة في الهوية والانتماء:

بسبب قمع المكوّنات العرقية والدينية، ونشر قومية شمولية، فقد كثير من الناس شعورهم بالانتماء.

٤. تحلل القيم:

نتيجة لاستبدال المعايير الأخلاقية بالقهر والخوف، انتشرت قيم النفاق، والفساد، والانتهازية.

٥. فقدان الأمل بالأجيال القادمة:

نتيجة الحروب، والقمع، والدمار النفسي، نشأت أجيال متأزمة نفسيًا ومشوشة اجتماعيًا.

رابعًا: إن الجرائم النفسية والاجتماعية في نظام البعث لم تكن مجرد ممارسات عشوائية، بل كانت سياسات ممنهجة ومدروسة هدفت إلى كسر الإنسان العراقي من الداخل، وتحويله إلى أداة مطيعة خالية من الرفض أو الفكر أو الانتماء، وهو ما خلّف آثارًا نفسية عميقة ما زال العراق يعاني من تبعاتها حتى اليوم.

(الاسبوع السادس)
موقف النظام البعثي من الدين

الهدف التعليمي :

الهدف من دراسة النظام البعثي من منظور ديني هو فهم طبيعة العلاقة التي أقامها حزب البعث العربي الاشتراكي مع الدين، وتحليل كيف تعامل مع المؤسسات الدينية، والنصوص، والرموز الدينية، بما يخدم سياساته وأهدافه الأيديولوجية، وكذلك معرفة مدى تأثير هذا التوظيف السياسي للدين على البنية الدينية والاجتماعية في العراق.
وتحليل موقف النظام البعثي من الدين ودوره في توظيفه سياسياً، بهدف فهم مدى تأثير هذا التوجه على الحريات الدينية، والعقيدة، والمجتمع، ومكانة الدين في الحياة العامة أثناء الحكم البعثي من خلال بيان الأيديولوجيا البعثية التي قامت على الفكر القومي العلماني، وموقفها النظري من الدين كعامل يُفترض أن يكون "شخصياً" أو "تابعاً للدولة"وتحليل السياسات التي اتبعها النظام تجاه المؤسسات الدينية (مثل الحوزات، المساجد، العلماء) سواء بالتضييق، الاختراق، أو التهميش وفهم أثر سياسات البعث على التديّن الشعبي والتنوع الديني والطائفي في العراق.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:

١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : موقف النظام البعثي من الدين

أولًا: الخلفية الأيديولوجية لحزب البعث

حزب البعث العربي الاشتراكي تبنّى منذ تأسيسه أيديولوجيا قومية علمانية ترتكز على شعارات:

> "وحدة، حرية، اشتراكية"،
والتي تفصل الدين عن السياسة، وتؤمن بأن الدين مسألة شخصية، بينما الأمة والقومية هي الأساس في بناء الدولة.

ثانيًا: النهج البعثي تجاه الدين في العراق

رغم تبني الحزب مواقف ظاهرها الحياد أو الإيجابية من الدين، فإن موقفه العملي كان معادٍ لأي دور مستقل أو مؤثر للدين في المجتمع أو الدولة. ويمكن تقسيم الموقف إلى عدة مراحل:

١. مرحلة التحييد والرقابة (١٩٦٨–١٩٧٩)

مراقبة الحركات الدينية عن كثب.

الحدّ من حرية الأوقاف والمساجد والحسينيات.

تضييق النشاطات الإسلامية غير المرتبطة بالحزب.

٢. مرحلة القمع والتصفية (١٩٧٩–١٩٩١)

مع تولي صدام حسين السلطة، اشتد القمع ضد القوى الإسلامية.

تصفية القيادات الدينية الشيعية (مثل إعدام السيد محمد باقر الصدر عام ١٩٨٠).

اتهام الحركات الإسلامية بالعمالة لإيران أو الخارج.

قمع الشعائر الدينية وخصوصًا الشيعية، مثل منع المواكب أو زيارات الأربعين.

٣. مرحلة "التديّن البعثي" السياسي (١٩٩١–٢٠٠٣)

بعد انتفاضة ١٩٩١ وتنامي المعارضة، لجأ النظام إلى:

استخدام الرموز الدينية لأغراض سياسية ("حملة الإيمان" في التسعينات).

كتابة "الله أكبر" على العلم.

بناء المساجد الضخمة، لكن ضمن سيطرة الدولة والأمن.

تقديم صدام نفسه كـ"حامي الإسلام"، رغم استمرار القمع ضد التيارات الدينية المستقلة.

ثالثًا: التمييز الطائفي المقنّع

رغم رفع شعار "الوحدة الوطنية"، تبنّى النظام سياسات تهميش طائفي:

قمع واضح للطائفة الشيعية في الشعائر والتمثيل السياسي.

اضطهاد الكرد السنّة لأسباب قومية وعرقية.

دعم محدود لبعض رموز الدين السني المؤيدين للنظام.

رابعًا: النتائج والآثار

فقدان الثقة بين الدين والدولة لدى المجتمع.

تسييس الدين وتحريف رموزه ضمن الخطاب البعثي.

صعود التيارات المتطرفة لاحقًا بسبب كبت التدين الطبيعي والحر.

بالنهايه نلاحظ ان موقف نظام البعث من الدين اتسم بـالازدواجية:
قمعٌ منهجي لأي حراك ديني مستقل، يقابله استغلال شعارات دينية لتعزيز شرعية الحكم، خاصة في أوقات الأزمات. وقد أسفر هذا عن تدمير البنية الدينية المستقلة، وإضعاف التنوع الروحي في العراق، وخلق فراغ استُغل لاحقًا من قبل التيارات المتشددة بعد عام ٢٠٠٣.

(الاسبوع السابع)
صور انتهاكات حقوق الانسان

الهدف التعليمي :
الهدف من دراسة صور انتهاكات حقوق الإنسان في نظام البعث هو توثيق وتحليل ممارسات القمع والاضطهاد التي ارتُكبت بحق الأفراد والمجتمع العراقي خلال فترة حكم حزب البعث، بهدف كشف الحقيقة، وضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات، ودعم مسار العدالة الانتقالية وبناء دولة تحترم كرامة الإنسان وحقوقه. وفهم وتوثيق صور انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها نظام البعث، وتحليل آثارها القانونية والإنسانية، بهدف محاسبة المسؤولين عنها، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في العراق.
وكذلك توثيق الجرائم والانتهاكات الجسيمة مثل: الإعدامات خارج نطاق القضاء .الإخفاء القسري. التعذيب المنهجي في السجون. حملات الإبادة (مثل الأنفال). التهجير القسري والتمييز الطائفي والقومي.
وتحليل الأساليب التي اتبعها النظام في قمع الحقوق السياسية، والمدنية، والدينية، والاجتماعية.

و إبراز الأثر النفسي والاجتماعي طويل الأمد لهذه الانتهاكات على الضحايا والمجتمع العراقي.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة

عنوان المحاضرة : صور انتهاكات حقوق الانسان

نظام حزب البعث في العراق، خصوصًا خلال حكم صدام حسين (١٩٧٩–٢٠٠٣)، ارتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، تم توثيقها من قبل منظمات دولية، ومحاكمات وطنية مثل المحكمة الجنائية العراقية العليا. هذه الانتهاكات لم تكن أحداثًا معزولة، بل كانت جزءًا من سياسة دولة مبنية على القمع، التمييز، والإقصاء.

أبرز صور الانتهاكات:

١. الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

آلاف المواطنين اعتُقلوا دون أوامر قضائية.

مئات الآلاف اختفوا ولم يُعرف مصيرهم حتى بعد سقوط النظام.

استخدام المعتقلات السرية مثل "قصر النهاية".

٢. التعذيب في السجون ومراكز التحقيق

انتشر التعذيب الجسدي والنفسي كأداة تحقيق وعقوبة.

أساليب التعذيب شملت: الضرب الوحشي، الصعق الكهربائي، الإيهام بالغرق، العزل الانفرادي الطويل.

أطفال ونساء تعرضوا للتعذيب بهدف الضغط على أفراد من عوائلهم.

٣. الإعدامات الجماعية والقضائية

تنفيذ أحكام إعدام دون محاكمات عادلة، وأحيانًا دون محاكمات أصلًا.

إعدامات سياسية ضد معارضين، علماء دين، مثقفين، وأبرياء.

أبرز الأمثلة: مجزرة الدجيل، إعدام محمد باقر الصدر، جرائم الأنفال.

٤. التهجير القسري والتطهير العرقي

تهجير الكرد الفيليين وسحب الجنسية منهم.

ترحيل عوائل الشيعة والكرد قسرًا من مناطقهم.

تغيير ديموغرافي ممنهج في كركوك ومناطق أخرى.

٥. جرائم الإبادة الجماعية

حملة الأنفال (١٩٨٧–١٩٨٨): مقتل أكثر من ١٠٠،٠٠٠ كردي، تدمير آلاف القرى، استخدام أسلحة كيميائية.

قصف حلبجة بالغازات السامة (١٩٨٨) وسقوط حوالي ٥،٠٠٠ مدني.

مقابر جماعية انتشرت في وسط وجنوب العراق بعد قمع انتفاضة ١٩٩١.

٦. انتهاك حرية التعبير والإعلام

حظر الصحف المستقلة، واحتكار الإعلام الرسمي.

السجن أو الإعدام بسبب القصيدة أو الرأي أو النكتة.

مراقبة صارمة للمثقفين والكتاب والصحفيين.

٧. قمع الحريات الدينية

منع الشعائر الدينية الشيعية، كزيارة كربلاء أو إقامة المواكب.

تهميش رجال الدين أو تصفيتهم إذا خرجوا عن الخط الرسمي.

التضييق على الكرد السنة والتركمان والآشوريين في ممارسة شعائرهم بحرية.

٨. تجنيد الأطفال والشباب في أطر قمعية

فرض الانخراط الإجباري في فِرق "أشبال صدام" و"فدائيو صدام".

غرس الفكر البعثي بالقوة في المدارس.

٩. التمييز الطائفي والعرقي والسياسي

الامتيازات والمناصب كانت محصورة بالموالين للنظام، خاصة من تكريت.

الحرمان من العمل أو التعليم أو السفر لمن لم يُعلن الولاء للنظام.

الاستهداف المتعمد للخصوم السياسيين من جميع المكونات.

١٠. استغلال مؤسسات الدولة لأغراض قمعية

جهاز الأمن والمخابرات عمل كذراع إرهابي داخلي.

المحاكم الثورية كانت أدوات للتصفية لا العدالة.

التعليم والدين والثقافة استُخدمت للدعاية و"غسل العقول".

نظام البعث لم يكن فقط نظامًا شموليًا سياسيًا، بل كان آلة قمع منظم استهدفت الإنسان العراقي بكل أشكاله: جسديًا، نفسيًا، دينيًا، ثقافيًا، ووطنيًا. هذه الانتهاكات كانت جزءًا من سياسة متكاملة للسيطرة الكاملة على المجتمع، وما زالت آثارها مستمرة في النسيج العراقي حتى اليوم.

(الاسبوع الثامن)

بعض قرارات الانتهاكات السياسية والعسكرية لنظام البعث

الهدف التعليمي :
الهدف من دراسة بعض قرارات الانتهاكات السياسية والاجتماعية في نظام البعث هو فهم الأسس القانونية والسياسية التي استند إليها النظام في شرعنة القمع والانتهاك، وتحليل أثر هذه القرارات على الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، من أجل توثيق التجاوزات واستخلاص العبر لمنع تكرارها مستقبلاً.
وتحليل قرارات نظام البعث التي أسفرت عن انتهاكات سياسية واجتماعية، لفهم بنيتها الاستبدادية وآثارها على بنية الدولة والمجتمع، والمساهمة في توثيقها كجزء من العدالة التاريخية والقانونية.
و رصد بعض القرارات أو القوانين التي استُخدمت كأداة قمع مثل:حل الأحزاب السياسية.
وقرارات تجريد المعارضين من الجنسية وقوانين المصادرة الجماعية لأملاك المعارضين.
وقرارات التهجير القسري على خلفية طائفية أو قومية.
كذلك تحليل الأثر السياسي لهذه القرارات، مثل: تكريس الحزب الواحد ومنع التعددية السياسية.
وعسكرة الدولة والمجتمع.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة

عنوان المحاضرة : بعض قرارات الانتهاكات السياسية والعسكرية لنظام البعث

أولًا: قرارات سياسية تمثل انتهاكات جسيمة

١. قرار اجتثاث الأحزاب المعارضة

تم تجريم الانتماء لأي حزب غير البعث (مثل الدعوة، الشيوعيين، أو القوميين).

أدى ذلك إلى اعتقال وقتل الآلاف من المعارضين السياسيين.

٢قرارات التهجير السياسي والديني

سحب الجنسية العراقية من مئات الآلاف.

تهجير الكرد الفيليين بحجة "التبعية الإيرانية" رغم كونهم مواطنين عراقيين أصليين.

٣. سياسة التبعيث القسري للدولة والمجتمع

فرض البعث كمرجعية فكرية وإدارية في جميع مؤسسات الدولة.

استبعاد الكفاءات غير المنتمية للبعث.

ثانيًا: قرارات عسكرية تمثل انتهاكات ضد القانون الإنساني الدولي

١. قرار شن حملة الأنفال (١٩٨٧–١٩٨٨)

تم خلالها إبادة أكثر من ١٠٠،٠٠٠ كردي، باستخدام الأسلحة الكيميائية.

تدمير آلاف القرى الكردية وتهجير سكانها قسرًا.

٢. الهجوم الكيميائي على حلبجة (١٩٨٨)

قصف المدينة بالغازات السامة، أسفر عن مقتل أكثر من ٥،٠٠٠ مدني.

جريمة مصنفة دوليًا كـ إبادة جماعية.

٣. قمع انتفاضة آذار ١٩٩١

استخدم النظام القوة المفرطة والدبابات والطيران لقمع الانتفاضة في الجنوب والشمال.

قُتل عشرات الآلاف، واكتُشفت لاحقًا مقابر جماعية تضم آلاف الضحايا.

٤. قرار اجتياح الكويت (١٩٩٠)

غزو عسكري لدولة مستقلة ذات سيادة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ارتكبت قوات النظام خلال الاحتلال انتهاكات جسيمة (نهب، تعذيب، قتل، إحراق آبار النفط).

ثالثًا: قرارات أمنية وقانونية تشكل انتهاكًا للحريات

١. إنشاء "المحاكم الثورية"

كانت تصدر أحكامًا بالإعدام أو السجن المؤبد خلال دقائق.

استُخدمت لتصفية المعارضين دون ضمانات قانونية.

٢. قرار إنشاء "فدائيي صدام" و"أشبال صدام"

ميليشيات خاصة ترتكب جرائم خارج القانون، وتُجند الأطفال والشباب لأغراض قتالية.

٣. قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (تعديلات البعث)

تم تعديل القانون بشكل يجعل من مجرد "الكلام" ضد الدولة جريمة عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد.
بالتالي اتسمت قرارات نظام البعث السياسية والعسكرية بأنها أدوات قمع ممنهجة، استُخدمت لتكريس حكم الفرد الواحد وتكميم الأفواه، وقادت إلى جرائم إبادة جماعية، تطهير عرقي، انتهاك سيادة دول، وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

(الاسبوع التاسع)

الجرائم البيئية لنظام البعث في العراق

الهدف التعليمي :

الهدف من دراسة الجرائم البيئية في العراق في ظل نظام البعث هو الكشف عن السياسات والممارسات التي أدّت إلى تدمير البيئة الطبيعية بشكل متعمد أو بسبب الإهمال، وتحليل أثرها على صحة الإنسان والتوازن البيئي، وتوثيق هذه الجرائم ضمن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها النظام ضد البلاد والعباد.
وتوثيق وتحليل الجرائم البيئية التي ارتكبها نظام البعث في العراق، وبيان آثارها على الإنسان والبيئة والمجتمع، بهدف تحميل المسؤولية، ومنع تكرارها، ووضع أساس لمحاسبة بيئية وعدالة إنسانية شاملة.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة

عنوان المحاضرة : الجرائم البيئية لنظام البعث في العراق

نظام حزب البعث، وخاصة خلال فترة حكم صدام حسين (١٩٧٩–٢٠٠٣)، ارتكب جرائم بيئية واسعة النطاق، اعتُبرت من بين أخطر الكوارث التي أثّرت على الإنسان، البيئة، والموارد الطبيعية في العراق. هذه الجرائم لم تكن نتائج جانبية للحرب فقط، بل كانت في كثير من الأحيان متعمدة ومنهجية.

أبرز الجرائم البيئية في عهد نظام البعث:

١. تجفيف الأهوار في جنوب العراق

الحدث: بعد انتفاضة آذار ١٩٩١، أطلق النظام مشروعًا لتجفيف أهوار الجنوب (الناصرية، العمارة، البصرة) لمعاقبة سكانها الذين دعموا الانتفاضة.

النتائج:

تدمير بيئة فريدة تُعد من أقدم مناطق الاستيطان البشري.

تهجير آلاف السكان المحليين (المعدان).

انقراض أو تضرر شديد للنباتات والحيوانات النادرة.

فقدان مصدر رزق الصيادين والمزارعين.

٢. استخدام الأسلحة الكيميائية والملوثات السامة

أبرز مثال: قصف مدينة حلبجة عام ١٩٨٨ بالأسلحة الكيميائية (غاز الخردل والسيانيد).

الأثر البيئي:

تلويث التربة والهواء والمياه لفترة طويلة.

ظهور حالات سرطانية وتشوهات خلقية بسبب التعرض للمواد السامة.

تهجير سكان المنطقة وموت المزارع والحيوانات.

٣. إحراق آبار النفط الكويتية (١٩٩١)

الحدث: خلال انسحاب الجيش العراقي من الكويت، أمر صدام بإحراق أكثر من ٧٠٠ بئر نفطي.

الأثر البيئي:

سُحب دخانية سوداء غطت سماء الخليج والعراق.

تلوث جوي واسع النطاق، وضرر مباشر على التنفس والصحة العامة.

ترسبات نفطية في التربة والمياه الجوفية.

٤. التلويث الصناعي المقصود

إهمال في معالجة النفايات الكيميائية الناتجة من الصناعات العسكرية.

دفن مواد مشعة أو كيميائية قرب المناطق السكنية أو في الصحراء.

تحويل مياه الصرف الصناعي إلى الأنهار دون معالجة.

٥. القصف العشوائي للقرى والمناطق الطبيعية

خلال حملة الأنفال وقمع الانتفاضات، تم استخدام الأسلحة الثقيلة لقصف الجبال والوديان والغابات الكردية، ما أدى إلى:

تجريف الأراضي الزراعية.

إزالة الغطاء النباتي.

حرائق واسعة للغابات.

بالتالي لم تقتصر جرائم نظام البعث على البشر فقط، بل امتدت إلى البيئة العراقية بكل مكوناتها، عبر تدمير متعمد للموارد الطبيعية، وتخريب النظم البيئية. وقد تسببت هذه الجرائم في خسائر فادحة بيئية واقتصادية وصحية لا تزال آثارها مستمرة حتى اليوم.

(الاسبوع العاشر)
تجفيف الاهوار والهجرة القسرية

الهدف التعليمي :

الهدف من دراسة تجفيف الأهوار والهجرة القسرية هو الكشف عن السياسات القمعية التي استخدمها نظام البعث لمعاقبة جماعات سكانية بعينها، وتحليل الأبعاد البيئية والإنسانية والاجتماعية لهذه الجرائم، بوصفها جزءاً من الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان والهوية الثقافية في العراق.
وتحليل جريمة تجفيف الأهوار وعمليات التهجير القسري المرتبطة بها بوصفها انتهاكًا للحقوق البيئية والإنسانية، بهدف توثيق الجريمة، وبيان آثارها، وضمان عدم تكرارها، ودعم مسار العدالة الانتقالية.
وكذلك بيان الخلفية السياسية لتجفيف الأهوار كجزء من سياسة الانتقام الجماعي من سكان الجنوب، خصوصًا بعد انتفاضة ١٩٩١. وتحليل أثر التجفيف على السكان المحليين (أهوار الجنوب) من حيث: التهجير القسري وفقدان سبل العيش. وتدمير نمط الحياة البيئية والثقافية الفريدة لسكان الأهوار.
كذلك دراسة الآثار البيئية الكارثية، مثل: انقراض الكائنات النادرة. تغيّر المناخ المحلي. التصحر وتلوّث المياه.
وتوثيق الهجرة القسرية الناتجة عن التجفيف بوصفها سياسة متعمدة لتفريغ المنطقة من سكانها الأصليين.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : **تجفيف الاهوار والهجرة القسرية**

يُعد تجفيف الأهوار في جنوب العراق والهجرة القسرية للسكان من أبرز الجرائم البيئية والإنسانية التي ارتكبها نظام حزب البعث، خاصة في تسعينيات القرن العشرين. وقد وثّقت هذه الجرائم منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي باعتبارها جرائم ضد الإنسانية بسبب طابعها المنهجي وتأثيرها العميق على الإنسان والبيئة.

أولًا: تجفيف الأهوار

تقع الأهوار في جنوب العراق (الناصرية، العمارة، البصرة)، وتُعد من أقدم المناطق التي استوطنها الإنسان.

كانت موطنًا لآلاف العوائل التي تعيش على الصيد والزراعة وتربية الجاموس.

بعد انتفاضة آذار ١٩٩١، اتُهم سكان الأهوار بدعم المنتفضين ضد النظام.
الإجراءات:

إصدار أوامر بتحويل مسار نهري دجلة والفرات ومنع المياه من الوصول إلى الأهوار.

إنشاء سدود ترابية وقنوات تصريف صناعية لتجفيف المستنقعات.

الآثار:
تدمير ٩٠% من مساحة الأهوار الطبيعية.

نزوح أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ شخص من سكان الأهوار.

انقراض أنواع من الأسماك والطيور والنباتات.

فقدان نمط حياة فريد يمتد لآلاف السنين.

ثانيًا: الهجرة القسرية
اتّبع النظام البعثي سياسة التهجير بحق مجموعات سكانية لأسباب عرقية أو سياسية أو دينية.
الفئات المستهدفة:

الكرد الفيليون: تهجير جماعي وسحب الجنسية بحجة "التبعية الإيرانية".

عرب الجنوب: تهجير من الأهوار بسبب دعمهم للمعارضة.

الكرد: ترحيل قسري وتغيير ديموغرافي خاصة في كركوك.

الشيعة: التهجير من المناطق الاستراتيجية ومصادرة ممتلكاتهم.

الآثار:

ضياع الهوية الوطنية للمهجّرين.

تفكك البُنى الاجتماعية والعشائرية.

انتشار الفقر والبطالة بين المهجرين.

تدمير النسيج الديموغرافي العراقي.

بالتالي تجفيف الأهوار والهجرة القسرية لم يكونا مجرد نتائج جانبية للسياسات، بل كانا أدوات قمع وعقاب جماعي ممنهج. فقد استُخدما لفرض السيطرة السياسية، وتدمير البُنى السكانية والبيئية المعارضة للنظام، مما أدى إلى كوارث لا تزال تأثيراتها قائمة حتى اليوم.

(الاسبوع الحادي عشر)

-اثر القمع والحروب على البيئة والسكان

الهدف التعليمي:
الهدف من دراسة أثر القمع والحروب على البيئة والسكان في ظل نظام البعث هو فهم العلاقة المدمّرة بين السياسات العسكرية والأمنية التي اتبعها النظام، وبين التدهور البيئي والانتهاكات الإنسانية، من أجل توثيق نتائج تلك السياسات الكارثية، وتحليل آثارها بعيدة المدى على المجتمع والطبيعة، وللمساهمة في بناء مستقبل أكثر عدالة واستدامة.

اضافة الى تحليل الآثار البيئية والإنسانية الناتجة عن سياسات القمع والحروب التي انتهجها نظام البعث، بهدف توثيق الجرائم البيئية والبشرية، وبيان تداعياتها على المجتمع والموارد الطبيعية، والمساهمة في مسار العدالة البيئية والانتقالية.
و تسليط الضوء على الكيفية التي دمّر بها القمع والحروب البيئة العراقية، مثل: تجفيف الأهوار. حرق وتلويث الأراضي النفطية (خصوصًا أثناء غزو الكويت).استخدام الأسلحة المحرّمة بيئيًا (مثل الكيمياوي في حلبجة).
كذلك بيان العلاقة بين البيئة كوسيلة للضغط السياسي (مثل استخدام تجفيف الأهوار كعقوبة جماعية).
وإبراز انتهاك حقوق الإنسان والبيئة في آن واحد، بوصفهما ضحيتين مباشرتين لسياسات القمع والتسلط وتعزيز فهم المجتمع والباحثين بضرورة الربط بين العدالة البيئية والعدالة الإنسانية في مرحلة ما بعد النزاع ودعم الجهود المستقبلية لإصلاح الأضرار البيئية والإنسانية ضمن مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:

١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:

١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : **اثر القمع والحروب على البيئة والسكان**

شهد العراق في عهد نظام حزب البعث، وخصوصًا خلال حكم صدام حسين (١٩٧٩–٢٠٠٣)، فترات طويلة من القمع السياسي والحروب المدمّرة، تسببت في آثار كارثية على البيئة والسكان، ما زال العراق يعاني من نتائجها حتى اليوم.

أولًا: أثر الحروب على البيئة

١. حرب الخليج الثانية (١٩٩١):

قصف البُنى التحتية الحيوية (محطات الطاقة، المصانع، شبكات المياه والصرف الصحي).

تسرّب المواد السامة والنفطية إلى الأنهار والتربة.

آثار طويلة الأمد على التربة والمياه الجوفية بسبب استخدام اليورانيوم المنضب.

٢. حرق آبار النفط الكويتية:

غطت سماء العراق سحب سوداء سامة.

تلوّث الهواء والتربة وتدهور الزراعة والصحة البيئية.

٣. تجفيف الأهوار:

تدمير نظام بيئي فريد.

تصحّر واسع، وانقراض حيوانات ونباتات محلية.

ثانيًا: أثر القمع السياسي على السكان

١. الاعتقالات والتصفيات الجماعية:

مقتل واعتقال مئات الآلاف من المواطنين، خصوصًا خلال حملات الأنفال، وقمع انتفاضة ١٩٩١.

تهجير قسري وتدمير آلاف القرى.

٢. الهجرة القسرية والنزوح الداخلي:

تغيير التركيبة السكانية في مناطق كاملة (مثل كركوك).

آلاف العوائل المهجرة تعيش في ظروف إنسانية صعبة دون خدمات.

٣. الضغط النفسي والاجتماعي:

سياسات الرعب والخوف أفرزت اضطرابات نفسية، وقلق جماعي، وانعدام الثقة بالمؤسسات.

تحطيم النسيج الاجتماعي، وتفكك العلاقات العشائرية والعائلية.

ثالثًا: الأثر المشترك على السكان والبيئة

فقدان الأمن الغذائي نتيجة دمار الأراضي الزراعية وتلوّث المياه.

أمراض مزمنة وسرطانات بسبب التعرّض للمواد الكيميائية والنفايات السامة.

نقص المياه النظيفة، وتلوّث مصادر الري والاستهلاك البشري.

هجرة العقول والكفاءات بسبب تدهور الأوضاع البيئية والسياسية.

بالتالي إن ممارسات نظام البعث، سواء عبر الحروب أو القمع الداخلي، تسببت في انهيار بيئي شامل، وتدمير البنية السكانية. هذه الآثار كانت ممنهجة وليست عرضية، وتعكس استراتيجية سلطوية وظّفت العنف كأداة للبقاء، دون اكتراث بالنتائج الإنسانية أو البيئية.

(الاسبوع الثاني عشر)
استعمال الاسلحة المحرمة دوليا والتلوث البيئي

الهدف التعليمي :

الهدف من دراسة استعمال الأسلحة المحرّمة دوليًا والتلوث البيئي في نظام البعث هو توثيق طبيعة الجرائم البيئية والإنسانية التي ارتكبها النظام من خلال استخدام أسلحة غير قانونية، وتحليل آثارها المباشرة وغير المباشرة على الإنسان والبيئة، وبيان مخالفتها للقوانين الدولية، بهدف المطالبة بالمساءلة والعدالة البيئية والإنسانية.
كذلك توثيق أنواع الأسلحة المحرّمة التي استُخدمت، ومنها: الأسلحة الكيميائية (مثل قصف حلبجة بغاز الخردل والسيانيد) الأسلحة المحرقة والتدميرية ضد المدنيين. التلوث الناتج عن حرق آبار النفط أو استخدام الذخائر غير التقليدية وتحليل الأثر المباشر لهذه الأسلحة على السكان المدنيين، مثل: الوفيات الجماعية التشوّهات الخَلقيّة السرطانات والأمراض المزمنة الناتجة عن التلوّث الكيميائي.
كذلك دراسة الأثر البيئي طويل الأمد، مثل: تلوث الهواء والتربة والمياه الجوفية وانقراض الحياة النباتية والحيوانية في المناطق المستهدفة وتحوّل مناطق كاملة إلى أراضٍ غير صالحة للسكن أو الزراعة .

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:

١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

عنوان المحاضرة : استعمال الاسلحة المحرمة دوليا والتلوث البيئي

ارتبط نظام البعث في العراق، ولا سيما خلال حكم صدام حسين، بارتكاب جرائم خطيرة تمثّلت في استخدام الأسلحة المحرّمة دوليًا، ما سبّب تلوثًا بيئيًا واسع النطاق وآثارًا مدمّرة على الإنسان والطبيعة. وقد اعتبر كثير من هذه الأفعال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولقواعد حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة.

أولًا: استخدام الأسلحة المحرّمة دوليًا

١. الأسلحة الكيميائية في حلبجة (١٩٨٨):

استخدم النظام غازات سامة (كالخردل والسيانيد) ضد المدنيين الأكراد في مدينة حلبجة.

أدت المجزرة إلى مقتل أكثر من ٥،٠٠٠ مدني خلال دقائق.

تُعتبر هذه الجريمة من أفظع استخدامات الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في التاريخ الحديث.

٢. الأسلحة الكيمياوية خلال حملة الأنفال:

شملت قرى كردية في شمال العراق، واستُخدمت فيها مواد سامة تؤدي إلى الاختناق والحروق والتشوهات.

خلفت آثارًا صحية طويلة الأمد على الناجين، بينها السرطان والعقم والعيوب الخَلقية.

٣. الأسلحة المحرّمة ضد انتفاضة الجنوب (١٩٩١):

قُصفت المدن الشيعية المنتفضة بالذخائر الثقيلة وقنابل تحتوي على مواد محرقة.

ثانيًا : آثار التلوث البيئي الناتج

١. تلوّث التربة والمياه:

المواد الكيميائية المستخدمة في القصف تسرّبت إلى التربة والأنهار، ملوثةً مصادر الشرب والزراعة.
تسبب ذلك في تدهور جودة المياه وانتشار أمراض معوية وتنفسية.

٢. التأثير على الصحة العامة:

انتشار أمراض السرطان، وأمراض الجهاز التنفسي والعقم، وخاصة في المناطق التي تعرضت للقصف الكيميائي.

ظهور تشوّهات خلقية بين المواليد نتيجة التعرض للمواد السامة.

٣. تدهور التنوع البيئي:

نفوق جماعي للثروة الحيوانية.

انقراض أنواع من النباتات والحيوانات نتيجة تلف المواطن البيئية

ثالثًا : المخالفات القانونية والإنسانية
يُعد استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من الانتهاكات الصريحة لاتفاقيات جنيف واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (١٩٩٣).
تدخل هذه الممارسات ضمن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، لما لها من آثار مدمرة ومتعمدة ضد المدنيين والبيئة.

بالتالي إن استعمال نظام البعث للأسلحة المحرّمة دوليًا لم يكن فقط موجّهًا لإبادة المعارضين، بل كان أيضًا جريمة بيئية ممنهجة. هذه السياسات أدت إلى كوارث صحية وبيئية طويلة الأمد، ولا تزال آثارها ملموسة حتى اليوم في مناطق واسعة من العراق.

(الاسبوع الثالث عشر)
سياسة الارض المحروقة / ابرز الشواهد على تدمير المدن والقرى في العراق

الهدف التعليمي :
الهدف من دراسة سياسة الأرض المحروقة وتدمير المدن والقرى في نظام البعث هو كشف الأساليب الوحشية التي استخدمها النظام لقمع المعارضة وترويع السكان، من خلال تدمير البنية التحتية والبيئة السكانية عمداً، وتحليل آثار هذه السياسات على المستوى الإنساني، الاجتماعي، والوطني، بوصفها جرائم جسيمة وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني بهدف توثيق جرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري، وتبيان آثارها طويلة المدى على الإنسان والمكان والمجتمع، والمساهمة في مسار العدالة والمصالحة الوطنية.

كذلك كشف طبيعة السياسة البعثية التي اعتمدت على التدمير الممنهج للمناطق التي يُعتقد أنها تؤوي معارضين أو تنتمي لقوميات أو طوائف مستهدفة وتوثيق حالات واقعية لهذه السياسة، مثل: تدمير آلاف القرى الكردية خلال حملة الأنفال وقصف وتدمير مناطق في الجنوب بعد انتفاضة ١٩٩١ وإخلاء قسري ونسف القرى الشيعية أو الكردية وتحليل الأهداف السياسية من هذه السياسة، مثل: القضاء على الحاضنة الشعبية للمعارضة وتغيير التركيبة السكانية وبسط السيطرة بالرعب والترهيب.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة

عنوان المحاضرة : **سياسة الارض المحروقة / ابرز الشواهد على تدمير المدن والقرى في العراق**

اتبعت حكومة البعث، لا سيما في عهد صدام حسين، سياسة الأرض المحروقة كأداة عسكرية وسياسية لقمع المعارضة، وردع الانتفاضات، وإرهاب السكان. تمثلت هذه السياسة في التدمير الشامل للمدن والقرى، وحرق المزارع، وتهجير السكان قسرًا، وتُعد من أخطر الانتهاكات التي تُصنف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أولًا: مفهوم سياسة الأرض المحروقة

هي استراتيجية تهدف إلى حرمان العدو أو المعارضة من الموارد الحيوية (المأوى، الغذاء، المياه، الأرض الخصبة)، عبر تدمير كل ما يمكن أن يساعدهم على الاستمرار أو المقاومة، سواء من منشآت مدنية أو زراعية.

ثانيًا: شواهد على تدمير المدن والقرى في عهد البعث

١. حملة الأنفال (١٩٨٨):

استهدفت أكثر من ٤،٠٠٠ قرية كردية شمال العراق.

تم حرق المنازل، قصفها بالأسلحة الكيميائية، وتفجير آبار المياه.

شُرّد مئات الآلاف من السكان، ومات الآلاف منهم، وتم دفنهم في مقابر جماعية.

٢. انتفاضة آذار (١٩٩١) – جنوب العراق:

المدن الشيعية مثل النجف، كربلاء، البصرة، الديوانية تعرضت لقصف عشوائي ومركّز.

تدمير البنى التحتية بالكامل: الجسور، شبكات الكهرباء، المساجد، الأسواق.

استخدام الدبابات والمدفعية الثقيلة ضد أحياء سكنية.

٣. تجفيف الأهوار (١٩٩١–١٩٩٥):

تم تجفيف بيئة كاملة يعيش فيها السكان المعارضون، كنوع من العقاب الجماعي.

إحراق القرى، وتسميم المياه، وتهجير سكان الأهوار.

ثالثًا : الآثار القانونية والإنسانية

هذه الممارسات تنتهك اتفاقيات جنيف، وخصوصًا حماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

تُعتبر سياسة الأرض المحروقة جريمة ضد الإنسانية عندما تستهدف مدنيين بشكل منهجي.

آثارها لا تقتصر على القتل والدمار فقط، بل تشمل الآثار النفسية والاجتماعية طويلة الأمد على السكان.
بالتالي لم تكن سياسة الأرض المحروقة مجرد تكتيك عسكري، بل أداة إبادة منظمة استخدمها نظام البعث لقمع الهويات، وتفكيك البنى السكانية، وزرع الرعب. وقد أدت إلى تدمير واسع للبنى التحتية، وتفريغ مناطق كاملة من سكانها، ما سبّب خرابًا عمرانيًا وبشريًا واسع النطاق لا تزال آثاره مستمرة حتى اليوم.

(الاسبوع الرابع عشر)

مقابر الابادة الجماعية المرتكبة من قبل النظام البعثي في العراق

الهدف التعليمي :
الهدف من دراسة مقابر الإبادة الجماعية في نظام البعث هو توثيق حجم الجرائم التي ارتُكبت بحق جماعات سكانية واسعة، وتحليل أبعادها القانونية والإنسانية، وبيان كيف شكّلت تلك المقابر أدلة دامغة على سياسة القتل الجماعي والقمع السياسي المنهجي، من أجل إحقاق العدالة، وإنصاف الضحايا، ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل.

كذلك توثيق وتحليل ظاهرة المقابر الجماعية في ظل نظام البعث بوصفها دليلاً على سياسة الإبادة الجماعية، بهدف كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، وحفظ الذاكرة الجماعية للضحايا.
ورصد وتوثيق أبرز مواقع المقابر الجماعية التي اكتُشفت بعد ٢٠٠٣، خاصة: ضحايا حملة الأنفال ، ضحايا الانتفاضة الشعبانية وتحليل طبيعة الجرائم المرتبطة بهذه المقابر، مثل: القتل الجماعي خارج القضاء والإبادة العرقية أو الطائفية.
و إبراز الأثر الإنساني والنفسي لهذه الجرائم على عائلات الضحايا والمجتمع العراقي عمومًا.

مدة المحاضرة: عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة .

عنوان المحاضرة : **مقابر الابادة الجماعية المرتكبة من قبل النظام البعثي في العراق**

خلال حكم حزب البعث، وخاصة في عهد صدام حسين، ارتكب النظام جرائم إبادة جماعية ممنهجة ضد مجموعات عرقية ودينية وسياسية داخل العراق. وقد كشفت العقود الماضية عن وجود مئات المقابر الجماعية التي توثق جرائم القتل الجماعي خارج نطاق القانون، وتُعد من أبرز أدلة الإدانة في ملفات المحكمة الجنائية العراقية العليا.

أولًا: تعريف المقابر الجماعية

هي مواقع دفن تضم عددًا كبيرًا من الجثث التي دُفنت دون تحديد هوية أو مراعاة لأي إجراءات قانونية أو دينية، وغالبًا ما تكون نتيجة عمليات قتل جماعي منظم.

ثانيًا: أبرز مجازر المقابر الجماعية في عهد البعث

١. ضحايا حملة الأنفال (١٩٨٧–١٩٨٨):

استهدفت الأكراد في شمال العراق.

أكثر من ١٨٢،٠٠٠ شخص قتلوا ودفنوا في مقابر جماعية في صحراء الجنوب.

عُثر على مقابر في السماوة، نقرة السلمان، والنجف.

٢. مجزرة حلبجة (١٩٨٨):

قُتل حوالي ٥،٠٠٠ مدني كردي جراء قصف كيمياوي.

كثير من الضحايا دُفنوا جماعيًا بسبب صعوبة تحديد هويتهم.

٣. انتفاضة آذار ١٩٩١:

آلاف من الشيعة الجنوبيين تم اعتقالهم وإعدامهم جماعيًا بعد قمع الانتفاضة.

أبرز المقابر: المهديّة، البهبهاني، وأماكن أخرى في النجف وكربلاء.

٤. مقابر مختفية في غرب العراق (ضحايا المفقودين والمعارضين):

استهدفت النخب المعارضة، والعسكريين المنشقين، والمثقفين.

دفنوا في مواقع صحراوية يصعب الوصول إليها، واكتُشف كثير منها بعد ٢٠٠٣.

ثالثًا: توثيق المقابر من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا

تم توثيق أكثر من ٣٠٠ مقبرة جماعية بعد عام ٢٠٠٣.

المحكمة الجنائية العليا اعتمدت هذه المقابر دليلًا جنائيًا وقانونيًا في محاكمة رموز النظام.

الاستعانة بفحوص الحمض النووي DNA للتعرف على الضحايا.

رابعًا: الصفة القانونية للمقابر الجماعية

تعتبر هذه المقابر أدلة على جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

تخضع للملاحقة القضائية الدولية بموجب اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تشكّل انتهاكًا صارخًا للحق في الحياة والمحاكمة العادلة والكرامة الإنسانية.

بالتالي ان مقابر الإبادة الجماعية في العراق ليست مجرد شواهد مادية على انتهاكات النظام البعثي، بل هي دليل قاطع على سياسات ممنهجة للإبادة والقمع العرقي والطائفي. وقد أصبحت هذه المقابر رمزًا لذاكرة جماعية دامية، تتطلب إنصافًا للضحايا ومساءلة تاريخية وقانونية للجلادين.

(الاسبوع الخامس عشر)

التصنيف الزمني لمقابر الابادة الجماعية في العراق من ١٩٧٩ -٢٠٠٣

الهدف التعليمي :

الهدف من التصنيف الزمني لمقابر الإبادة الجماعية في ظل نظام البعث، هو تنظيم وتوثيق الجرائم المرتكبة بحسب التسلسل الزمني لوقوعها، بما يُسهم في كشف نمط الجرائم، وتحديد المسؤوليات السياسية والأمنية بدقة ، وربط كل مجزرة بسياقها التاريخي والسياسي ، لتسهيل المحاسبة وتحقيق العدالة الشاملة.
وتحليل وتصنيف مقابر الإبادة الجماعية وفق الترتيب الزمني بهدف فهم تطور سياسات القمع في نظام البعث، وربط كل موجة من الجرائم بمرحلتها التاريخية وظروفها السياسية، من أجل بناء قاعدة بيانات دقيقة تدعم العدالة والتحقيقات.
وربط كل مقبرة جماعية بسياقها التاريخي والسياسي، مثل: مقابر حملة الأنفال (١٩٨٧–١٩٨٨) ومقابر الانتفاضة الشعبانية (١٩٩١) ومقابر القتل على الهوية في التسعينيات.
كذلك فهم تطوّر نمط العنف والقمع الذي مارسه النظام، من الاستهداف السياسي إلى الاستهداف العرقي والطائفي.
و تحديد المسؤولين الإداريين والأمنيين في كل فترة زمنية، لتسهيل عملية التحقيق والمساءلة القضائية وإنشاء سجل موثّق ومرتب زمنيًا يُستخدم كمرجع في المحاكم، ولجان الحقيقة، ومراكز البحوث وإبراز تكرار واستمرارية الجريمة، ما يدل على أنها لم تكن حوادث معزولة، بل جزء من سياسة منهجية ومستمرة والمساعدة في التعرف على الضحايا عبر مطابقة فترات الاختفاء القسري مع تواريخ المقابر.

مدة المحاضرة : عدد الساعات لكل شعبه : ساعتان / نظري

الأنشطة المستخدمة:
١.أنشطة تفاعلية صفية .
٢.أسئلة عصف ذهني .
٣.أنشطة جماعية .
٤.واجب بيتي .

أساليب التقويم:
١.التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
٢.التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة .

عنوان المحاضرة : **التصنيف الزمني لمقابر الابادة الجماعية في العراق من ١٩٧٩ -٢٠٠٣**

أولًا: الفترة (١٩٧٩–١٩٨٢)

الضحايا: المعارضون السياسيون من الأحزاب الإسلامية (خاصة الشيعة) واليسارية.
أبرز الأحداث:

تصفيات داخل الحزب والدولة بعد تولي صدام الرئاسة عام ١٩٧٩.

بداية الاعتقالات السياسية الواسعة.
أمثلة على المقابر:

مقابر جنوب بغداد – كربلاء – بعقوبة.

ثانيًا: الفترة (١٩٨٣–١٩٨٤)

الضحايا: أبناء عشيرة البرزاني، وخصوصًا الرجال.
الحدث المحوري:

ترحيل وإعدام أكثر من ٨،٠٠٠ كردي برزاني في إطار العقاب الجماعي.
مواقع المقابر:

صحراء نقرة السلمان، محافظة المثنى.

الرميلة، البصرة.
ثالثًا: الفترة (١٩٨٦–١٩٨٩)

الضحايا: الأكراد في حملة الأنفال، المدنيون في حلبجة.
أبرز الجرائم:

حملة الأنفال: إبادة جماعية منظمة شملت ٤،٠٠٠ قرية كردية.

قصف حلبجة بالسلاح الكيمياوي (١٩٨٨).
عدد الضحايا: ما يقرب من ١٨٢،٠٠٠ شخص.

مواقع المقابر:

السماوة، النجف، كربلاء، صحراء الجنوب.
رابعًا: الفترة (١٩٩١–١٩٩٣)

الضحايا: المشاركون في انتفاضة الجنوب والانتفاضة الكردية بعد حرب الخليج الثانية.
الأحداث:

انتفاضة آذار ١٩٩١ التي قُمعت بوحشية.

إعدامات جماعية بحق المدنيين.
مواقع المقابر:

النجف، كربلاء، الحلة، الديوانية، الموصل، أربيل.

مقابر معروفة: "المهديّة"، "البهبهاني"، "الشميسية".

خامسًا: الفترة (١٩٩٤–٢٠٠٣)

الضحايا:

الأسرى السياسيون، رجال الدين، أفراد متهمون بالولاء لإيران أو المعارضة.

عرب الأهوار بعد التجفيف، وناشطو المجتمع المدني.

الأحداث:

استمرار الإعدامات السرية والدفن الجماعي.
مواقع المقابر:

سجن أبو غريب، سجن نقرة السلمان، والمناطق الصحراوية.

أهمية التصنيف الزمني

يساعد على تحديد المسؤولية الجنائية حسب التواريخ والجهات المشاركة.

يمكّن من ربط الضحايا بالمفقودين عبر فحوص الحمض النووي.

يوثق الجرائم بحسب مراحل القمع المختلفة: عرقي، طائفي، سياسي.

بالتالي يكشف التصنيف الزمني لمقابر الإبادة الجماعية بين ١٩٧٩ و٢٠٠٣ عن نمط من الجرائم الممنهجة التي استهدفت فئات سكانية وفق مخطط سياسي وعرقي. وتُعد هذه الجرائم أدلة مباشرة على ارتكاب النظام البعثي جرائم ضد الإنسانية.

ومن الله التوفيق